يظهرون تصميما على المواجهة.. وضعوا الشيخ أبو السكر في موقع «مزعج» للسلطات وأخرجوا الشيخ نمر العساف من الكواليس وهمام سعيد قد يعود:

اخوان الأردن يبدأون حملتهم لإنتخابات 2007 بقائمة مخضرمين ومحسوبين على إرشيد وملتقى وطني مع المعارضة للتنسيق

عمان ـ «القدس العربي»

بسام البدارين:

وحدها وكالة عمون الإلكترونية للأنباء في الأردن إلتقطت ما هو جوهري في تفاعل مشهد التحضير الإنتخابي للتيار الإسلامي عندما أشارت لإحتمالية وجود «شخصيات أخوانية مختلفة» في قائمة مرشحي التيار للإنتخابات العامة المقررة قبل نهاية العام 2007.

ومن هذا الباب حصريا يمكن مراقبة سعي الإسلاميين لتقديم شخصية اخوانية بارزة كانت دوما خلف الأضواء من طراز الشيخ نمر العساف الموصوف بأنه أحد أثرياء الأخوان المسلمين في الأردن، فالعساف يعمل في الظل وخلف الكواليس من ثلاثة عقود تقريبا لكنه ظهر امس ولأول مرة في تاريخه التنظيمي على هامش تصريح صحافي من الواضح انه أعد وطهي لكي يتسلط الضوء على صاحبه وليس على مضمونه.

والشيخ العساف من الناحية الإعلامية على الأقل أصبح من الآن ابرز مرشحي قائمة الأخوان في الإنتخابات العامة المقبلة وقد أعلن هذا الترشيح حسب المراقبين بمناسبة صدور أول تعليق علني له يدين فيه محاولة إغتيال إسماعيل هنية في قطاع غزة ويحذر الشعب الفلسطيني من الإنجرار للفتنة ومن الإنزلاق إلى مواجهة داخلية بعيدا عن الهدف الأساسي وهو الإحتلال.

وفي الواقع يعتبر صدور تصريح رسمي بإسم أمين سر حزب جبهة العمل الإسلامي وهو الشيخ العساف من الأحداث النادرة عمليا، فالتصريحات تصدر بالعادة بإسم الأمين العام الشيخ زكي بني إرشيد او الناطق الرسمي الشيخ إرحيل الغرايبة.

ومن الواضح هنا ان المعركة المستعرة داخل وخارج الجبهة والتي تستهدف حضور الشيخ بني إرشيد حصريا وإبعاده عن ملف الإنتخاب لم تحقق أغراضها، فالأخير وبعد ان إعتبر أحد عناوين تغيير قواعد اللعبة بين التيار والمؤسسات الرسمية يقوم بنصاب الأمانة العامة مكتملا وإزاحته عن موقعه في الأمانة العامة غير ممكن إلا كما جاء اي بالإنتخابات الداخلية كما قال عضو البرلمان الإسلامي محمد البزور على هامش ورشة عمل شاركت فيها «القدس العربي».

ومؤخرا لفت زعيم تيار الصقور في جماعة الأخوان الشيخ همام سعيد الإنظار عندما أشاد بالشيخ بني إرشيد الذي ترفض الحكومة التعامل او التحاور معه، كما ان التيار يبدو مصرا على التقدم والإستعداد للإنتخابات المقبلة بقيادة إرشيد وحلفائه في مكتب الأخوان المرجعي بالرغم من الضربة التي تلقاها بخروج النائبين علي ابو السكر ومحمد ابو فارس من اللعبة بقرارات المحكمة التي حرمتهما من المقاعد البرلمانية. ومظاهر هذا الإصرار تبدو واضحة فالحزب إحتضن ابو السكر وعينه رئيسا للجنة الحريات فيه وبدأ الرجل الديناميكي وإنطلاقا من موقعه الجديد بإزعاج السلطات والجهات التي كان يزعجها بالعادة، فتولي لجنة الحريات في أهم حزب معارض في البلاد موقع مهم ومؤثر ويبقي صاحبه حاضرا بقوة في الحياة العامة حتى وان أبعدته الحكومة في عملية لم تكن عادلة ولم تكن شرعية كما يقول البزور.

وغياب المخضرم أبو فارس عن الإنتخابات المقبلة قد يعوضه عودة شريكه وشبيهه في التفكير والتوجه الشيخ همام سعيد الذي يبدو ان إمتداحه العلني لبني إرشيد الشاب يدخل في باب الإستعداد الجماعي لخوض الإنتخابات العامة والتعامل ببرغماتية مع نفوذ الأخير داخل الجبهة والتيار وهو نفوذ خدمته بكل وضوح الحكومة عندما حققت له المزيد من الشعبية عبر مقاطعته كما خدمته صحف الصف الرسمي عندما هاجمته عدة مرات.

ويفهم من ذلك بان الأخوان المسلمين قد يميلون إلى خوض الإنتخابات المقبلة ـ إذا عقدت أصلا ـ بقائمة خليطة ما بين المخضرمين والشباب خصوصا في ظل الملاحظات الداخلية على أداء بعض نواب الجبهة حاليا، ومن الواضح هنا ان كل التحرشات بالشيخ بني إرشيد لم تفلح بإبعاده فالرجل تبنى مبادرة جماعية وطنية لعقد الإنتخابات في موعدها الدستوري وقاد أمس الأول إجتماعا داخليا لقادة الفروع طلب خلاله من رجال الحزب دعوة الشخصيات الوطنية في مناطقهم للمشاركة في ملتقى وطني يعقده الحزب لأغراض الإنتخابات بمشاركة واسعة من لجان التنسيق لأحزاب المعارضة والشخصيات الوطنية المستقلة.

وهذه التحضيرات للموسم الإنتخابي المقبل عام 2007 يظهر الأخوان المسلمون من خلالها استعدادهم الجدي للحفاظ على حضورهم ومواقعهم وسط الهجمة التي يتهمون الحكومة بشنها عليهم في كل مواقعهم بما في ذلك البلديات والجامعات، ويبدو ان الترتيبات لها علاقة بالضرورة بتأكيد الملك في خطاب العرش الأخير بان إستحقاق الإنتخابات الدستوري قائم.

وفي الواقع لم يحسم بعد أمر الملف الإنتخابي، فالدورة الحالية للبرلمان هي الأخيرة وبعدها سيبدأ الإستعداد لإنتخابات 2007 التي يعتقد انها الأهم مرحليا بسبب مستوى وحجم التوترات في الإقليم، لكن ما يتسرب من دوائر السلطة والقرار يوحي بوجود مخاوف من سعي الإسلاميين للسيطرة على البرلمان المقبل او لتعزيز مواقعهم وسط التكتلات الإنتخابية مع ان الحملة الإنتخابية بدأت فعلا وأداء النواب في دورتهم الأخيرة يسيطر عليه النفس الإنتخابي.

الشيخ زكي بني إرشيد

علي ابو السكر

وصف بلير «بالخبير الخبيث» وحذر من جهات تنوب عن الإحتلال في فلسطين

الشيخ إرشيد: أمريكا هزمت لعجزها عن التعامل مع «الخيار الإسلامي»

عمان ـ «القدس العربي»:

إعتبر الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي الشيخ زكي بني إرشيد ان التعديل الوزاري الأخير على حكومة معروف البخيت يخلو من اي مضامين تشير الى تحول، متوقعا ان «لا يؤثر مثل هذا التغيير في اداء الحكومة».

كما علق الامين العام على الاحداث «المؤسفة» في الجامعات الاردنية، وقال ان الجامعات «تعاني من فراغ نتيجة استبدال المدافعة السياسية بين الطلبة بأخرى جهوية»، مشيرا الى ان «ما قامت به الحكومة من تقييد لارادة الطلبة بغية محاصرة الحركة الإسلامية انقلب الى مواجهات على أسس صغيرة، وتدق ناقوس خطر عظيم يحدق بالبلد».

وقال ان ما يجري في الجامعات يؤشر على «عمق الأزمة التي يواجهها المجتمع في ظل تغييب المسار سياسي».

ولفت الى ان الحزب تبنى مبادرة لنزع فتيل الاقتتال المذهبي، مؤكداً على ان «سياسات الحزب تتمسك بالوحدة وترفض اي انجرار او تقسيم طائفي او مذهبي يصب في خدمة اهداف العدو».

كما تطرق الى ما يجري في لبنان مشددا على ان الحزب «يرفض التدخلات الخارجية في هذا البلد ويحمل السياسة الغربية مسؤولية ما يجري فيه، ويقف الى جانب المناهضين للسياسة الامريكية والصهيونية».

اما في الشأن الفلسطيني فاستعرض المجريات هناك، مشيرا الى «تكاثر المشاكل كلما اقتربت الجهود لفك الحصار عن الاخوة هناك من اي تقدم او حانت فرصة للوحدة بين الفلسطينيين»، وشدد على ان الحزب «يستنكر كل اشكال العبث» في فلسطين التي قال انها «ستدفع ثمنا غاليا اذا ما تقاتل الاخوة هناك»، محذرا مما قال انها جهات «تنوب عن الاحتلال في الساحة الفلسطينية».

وطلب من رؤساء الفروع التوصية للمكتب التنفيذي باية اقتراحات تسهم في نزع فتيل الازمة في بؤر التوتر المحيطة في الاردن فلسطين والعراق ولبنان

وتحدث بني ارشيد عن جولة رئيس وزراء بريطانيا في المنطقة توني بلير الذي وصفه بـ«الخبير الخبيث»، محذراً مما قال انه «أحياء للسياسة الانجليزية الخبيثة فرق تسد».

ولفت الامين العام الى ان «ورطة» امريكا في المنطقة «نابعة من عجزها عن التعامل مع الخيار الإسلامي الذي يبرز بقوة باشكال مختلفة في شتى الميادين»، مشددا على ان «الجميع يجب ان يتبنى موقفاً مناهضاً للتفرقة ومنحازاً للامة ومعادياً للمشروع الامريكي الصهيوني في المنطقة».

معارك عنيفة وتبادل الاتهامات حول ميليشيات «الإخوان» بجامعة الأزهر.. وفتوى تدعو لشرب بول الإبل والماعز.. وهجمات ضد رداءة الفضائيات

صراع عنيف بين وزارات الدولة حول موقع المحطة النووية.. واتهام الحكومة بالتآمر والوزراء بالقردة.. ومعارك للأقباط حول بنك فيصل

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة السبت والأحد عن زيارة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير لمصر واجتماعه مع الرئيس مبارك، وإعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس إجراء انتخابات مبكرة ومعارضة حماس واشتباكات بين الطرفين، أثارت لدينا المزيد من الأحزان على أشقائنا الفلسطينيين، واستمرار أعمال العنف في العراق، وأحزان أخرى على اشقائنا العراقيين، ومقتل 3 جنود أمريكيين واستمرار الضجة حول ميليشيا الإخوان وبدء مناقشتها في مجلس الشعب يوم الأحد، والتحقيقات مع المقبوض عليهم وإصدار المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة حكما باعتبار البهائية ارتدادا عن الإسلام وبحث مشروع قانون المرور الجديد الذي يتضمن تغليظ العقوبات على المخالفين، وكذلك فروع قانون تنظيم عملية البناء وسرعة استخراج الرخص والتنسيق الحضاري، والاستعدادات لعيد الأضحى والحج وعيد الميلاد لغير الأرثوذكس، وإجازة نصف السنة، وقرار البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة على الودائع بالبنوك للمرة الثانية في شهرين بنسبة ربع في المائة، واستمرار تحقيقات النيابة مع عصابة رمضان التوربيني، ومباريات كرة القدم، ووفاة الفنانة ماجدة الخطيب. وإلى جزء يسير مما لدينا اليوم، ونلفت الانتباه إلى ان الجزء الأكثر سخونة في معركة ميليشيات الإخوان سيكون في تقرير الغد إن شاء الله.

ميليشيات الإخوان

ونبدأ تقريرنا بقضية ميليشيات الإخوان المسلمين التي ظهرت في جامعة الأزهر، وقالت عنها «الأهرام» في تعليقها يوم الخميس: «إن من الضروري التعامل بحسم مع هذه المسألة وإعادة الأمور إلى نصابها لأن عكس ذلك سيكون بمثابة بداية لمشهد مخيف من العنف الذي لا يعلم إلا الله عواقبه، ومن المهم أن تتوافق كل القوى السياسية الحية في المجتمع على ميثاق شرف يؤكد تجريم استخدام القوة بأي شكل أو وسيلة في النشاط السياسي ويعيد التذكير بأن النشاط السياسي هو بالضرورة نشاط سلمي ويتم بوسائل ديمقراطية مدنية.

وعلى الجميع أن يدرك أن ديمقراطيتنا الوليدة التي نحاول أن نجعلها تقف على قدميها وتقوى لن تقوم لها قائمة إذا دخل العنف إلى ساحة السياسة من خلال الميليشيات والقوى شبه العسكرية، مرة أخرى المسألة خطيرة ولا يجب بأية حال من الأحوال أن تناقشها بعقل ساخن فتطير الاتهامات هنا وهناك دون أن نستخلص الدروس والعبر الواجبة وأن نبدأ على الفور في تطبيقها على الجميع. إن استقرار مصر وأمنها وسلامتها هو أثمن ما تملكه البلاد، وسيكون المفزع والخطير أن نفرط في هذه الثوابت التي لا غنى عنها لأي مجتمع يرغب في تحقيق التقدم والازدهار وتحسين مستوى معيشة أبنائه».

وهكذا، فإن «الأهرام» تشير إلى تطبيق القانون على الجميع، ومن الضروري أن يطال الذين أدخلوا مجموعات من البلطجية للجامعات للاعتداء على الطلاب كما قالت «نهضة مصر» في تحقيق لها يوم الخميس جاء فيه:

«أكثر التيارات والحركات المعارضة داخل الجامعة لم تتصور أن يأتي يوم وتتحكم فيه فرق من البلطجية وتفرض سيطرتها على أعضاء هيئة التدريس والطلبة تحت أعين حرس الجامعة، هذا الأمر كشفت عنه انتخابات الاتحادات الحرة التي تشكلت في 10 جامعات حكومية وإعلان عدد من الطلاب الناشطين سياسيا تحديهم لتصريحات رؤساء الجامعات الرافضة للاعتراف بمشروعية «الاتحاد الحر» مؤكدين على حقهم في اختيار من يمثلهم داخل الاتحاد البديل خاصة أن انتخاباته كانت تحت إشراف الطلبة ولم يتم فيها استبعاد أي مرشح وأنها كانت ممثلة لكل التيارات داخل الجامعات.

هؤلاء الطلاب توقعوا في البداية لجوء الأمن إلى استخدام العنف معهم لمنعهم من ممارسة حقوقهم ولكن المفاجأة هي دخول البلطجية وتحديدا في جامعة عين شمس مستخدمين الأسلحة البيضاء والسنج والشوم لإفشال الانتخابات البديلة وتكسير صناديق الانتخابات بل وحصار الطلاب والأساتذة وفرض حظر تجوال في الحرم الجامعي دون أن يتدخل الأمن تحت زعم أن إدارة الجامعة لم تأمرهم بشيء، وقد سارعت الجهات الأمنية بنفي دخول البلطجية مؤكدة أن الطلاب أنفسهم هم الذين فعلوا ذلك، وردا على ذلك سارع الطلاب بإرسال بيان صحافي إلى كافة الصحف يوم 22 نوفمبر الماضي اتهموا فيه حرس الجامعة بتجهيز عشرين بلطجيا بالسنج وزجاجات المولوتوف وماء النار وأن حرس الجامعة فتح أبواب الجامعة على مصاريعها لادخال البلطجية للحرم الجامعي بقصر الزعفرانة للاعتداء على حفل إقامة الطلاب احتفالا بتصنيف أمين الاتحاد الحر ومجلس الاتحاد الحر بالجامعة. ويستطرد البيان أن أعداد البلطجية زادت وتدفقوا بالعشرات من أبواب الجامعة وقاموا بانتهاك حرم الجامعة بل والتعدي على أحد المدرجات بكلية الحقوق أثناء إلقاء د. محمود أبو السعود لمحاضرة بكلية الحقوق وقاموا بإخراجه عنوة وإخراج الطلاب من المحاضرة ووقفوا في شرفات المدرج يقذفون الطلاب بزجاجات المولوتوف الحارقة مما أدى لإحراق قدم أحد أعضاء هيئة التدريس ـ الدكتور أسامة عباس ـ وأسفر ذلك عن إصابة 11 طالبا من بينهم طلاب نقلوا على الفور إلى مستشفى عين شمس التخصصي بعضهم مصاب بإصابات خطيرة كنزيف داخل العين وارتجاج في المخ وانتهى البيان بجملة «كفوا أيدي البلطجية عن الجامعة».

حركة 9 مارس لاستقلال الجامعة هي الأخرى سارعت بالتنديد بإدخال البلطجية الى الحرم الجامعي ونظمت وقفة احتجاجية في حرم جامعة عين شمس ضد تدخل البلطجية وانتهاكهم لحرم الجامعة في سابقة هي الأولى من نوعها وطالبوا إدارة الجامعة بالتحقيق في الأمر لكشف ما إذا كان للحرس الجامعي دور في هذا وإلا أصبحت إدارة الجامعة متورطة في هذا الأمر أيضا».

وإلى يوم السبت وتجاهل «أخبار اليوم» كلية للموضوع، بينما كان العنوان الرئيسي بالصفحة الأولى لـ«»الجمهورية»» عن الحادث، وتحقيق بالصفحة الثالثة عن آراء رؤساء أحزاب، كما قال رئيس تحريرها زميلنا محمد علي إبراهيم: «التصريح الذي صدر عن النائب الأول للمرشد والتصريح الآخر الذي أدلى به الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة بأن ما حدث من الطلاب كان مجرد مشهد تمثيلي في اطار اعتصام طلابي يؤكدان شيئا واحدا، انهم يتصورون أننا أغبياء، هذه احدى سيئات الإخوان الكبرى فهم لا يحترمون عقولنا».

وفي نفس العدد من «الجمهورية» قال رئيس تحريرها السابق زميلنا سمير رجب في عموده اليومي ـ خطوط فاصلة ـ «لابد أن تدرك قيادات الإخوان ومن بينهم بالطبع ممثلوهم في مجلس الشعب أنهم بتلك الفعلة الشنعاء فقدوا القدر الأكبر من أي تعاطف شعبي معهم، ربما استطاعوا في الأونة الأخيرة أن يداعبوا أحاسيس الناس ومشاعرهم، وأن يتاجروا بمشاكلهم، ويزايدوا على همومهم من خلال الإيهام زورا وبهتانا بأن نشاطهم لا يتعدى سوى الدعوة للإسلام بالحق والموعظة الحسنة بينما الحق منهم براء، والموعظة بالنسبة لهم تعني الدمار والخراب والظلام».

وإلى «الأهرام» وزميلنا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عبدالسلام محمد الذي طالب ببحث جذور أزمة تفشي استخدام العنف في المجتمع المصري على جميع المستويات للحصول على الحقوق بعدما تأكد الناس أنهم لن يحصلوا عليها بالقانون وسلطة الدولة، وحذر بطريقة غير مباشرة من استخدام المشكلة الأخيرة لتصفية الحسابات مع الإخوان بقوله:

«أهم شروط العلاج أن نبتعد عن التهويل والمبالغة والصراخ وأن نلتزم بمنطق الطبيب الذي يشخص الأسباب أولا ثم يستكشف ويجرب كل أساليب العلاج بالأدوية قبل أن يقرر التدخل الجراحي، فالهدف هو العلاج وليس البتر».

أما زميله طارق حسن فقد واصل عملية تحريض النظام لاتخاذ إجراءات ضد الجماعة وهو نفس ما يكتبه يوميا في عموده ـ اجتهاد ـ بجريدة «روزاليوسف».

ومن مكرم إلى أحد مديري تحرير «الأهرام» زميلنا حازم عبدالرحمن وقوله:

«يبقى أن حكمة التاريخ تقول إن الإخوان المسلمين عادة ما يخطئون في الحسابات ويرتكبون خطأ قاتلا في تقدير قوتهم بالنسبة إلى قوة الدولة، وعادة ما تترتب على هذه الأخطاء عواقب وخيمة لهم، وأسوأ ما في الحكاية أنهم يقدمون نموذجا سيئا يجعل الناس تنصرف عن النشاط السياسي الفعال ليس هذا فقط، بل أن المنطق البسيط يقول إن هذه المجموعة من الطلاب هي من أفضل العناصر في التنظيم من حيث الخبرة والاقتناع بالآراء والسمع والطاعة فالتضحية بهم هي تضحية بمن لا يسهل تعويضهم وهكذا فبدلا من الاحتفاظ بهم لكي يزدادوا خبرة وليصبحوا في المستقبل زاد الحركة وعدتها وعمادها يتم إهدارهم بشكل عبثي لا طائل من ورائه، فهل من السياسة التضحية بهؤلاء؟ ودون سبب او قضية؟ لقد تورط هؤلاء الشباب الأبرياء في جريمة العصيان المسلح أو الخروج المسلح على الحكومة والدولة: فمن أجل أي هدف؟ وأين كان عقب المرشد العام، ومكتب الارشاد وقت اتخاذ هذا القرار؟».

وفي نفس عدد «الأخبار» كان رأي زميلنا وصديقنا وعضو مجلس نقابة الصحافيين ورئيس تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون ياسر رزق مختلفا بعض الشيء، قال:

«قد يكون في الحل الأمني وعصا القانون أداة فعالة لردع وعقاب المحرضين ومحركي «عرائس الماريونيت» لكن التعامل مع الطلاب المخدوعين بالشعارات التي يراد بها باطل يتطلب نظرة سياسية وأبوية حتى لا يتحول هؤلاء المخدوعون إلى رصيد حقيقي في دفتر كوادر جماعة «الجهاز السري»».

أما المسؤولية عما حدث فهي في تقديري تقع أولا على الأزهر جامعة وجامعة، فكيف له وقد عجز عن تعليم دارسيه أصول الدعوة إلى دين الله، أن يقنع العامة بمبادىء الإسلام السمح؟ وتقع ثانيا على السلطة التي لم تأخذ العبرة من الماضي والتاريخ فاستهانت حينا وتهاونت حينا آخر ازاء خطر إضفاء صبغة من الشرعية الواقعية على من يريدون الانقلاب على الشرعية وكانت النتيجة أنها هانت في نظرهم فاستهانوا بهيبتها».

ونتحول «لأهرام» أمس، مع زميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد وقوله في عموده اليومي ـ نقطة نور ـ «لا يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين قد تعلمت شيئا من خسائرها الفادحة في كل صداماتها السابقة مع الدول منذ أربعينات القرن الماضي عندما كانت الأسبق إلى استخدام العنف».

وإلى «أخبار» أمس ورئيس تحريرها زميلنا وصديقنا محمد بركات وقوله:

«وإذا بنا أمام خروج سافر عن الشرعية وتهديد وقح للأمن والاستقرار ودعوة صريحة للعنف وممارسة التخويف للطلاب وإرهاب الأساتذة وبقية المواطنين، والاعتداء على الملكية العامة وتخريبها.

وإذا بنا نرى الخطر القادم ونكتشف أن هؤلاء الذين يتمسحون بالدين ويتربصون بنا في الظلام، يرتبون للقضاء على الاستقرار والأمان ويعدون العدة بدم بارد وميليشيات مدربة، وعقل مظلم وفكر متطرف للقضاء علينا جميعا، ووقف كل مسيرة للتقدم للأمام، ويجب أن يكون واضحا أيضا أنه لا تسامح على الإطلاق مع الخارجين على القانون والشرعية».

معارك الأقباط

وإلى معارك أشقائنا الأقباط وقضية بنك فيصل الإسلامي الذي طرح أسهمه في البورصة، ورفض أن يشتريها مسيحيون، لأن قانون إنشائه ينص على أن المساهمين فيه لابد أن يكونوا مسلمين وهو ما أثار غضب البعض وأحدثهم صديقنا الباحث القبطي ـ الأرثوذكسي ـ وعضو المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الحاكم التابع لأمانة السياسات، هاني لبيب الذي كتب مقالا يوم الخميس في «نهضة مصر»، حذر فيه من تفشي التعصب الإسلامي والمسيحي، بقوله:

«إن فرض شروط طائفية هو أمر غير مقبول شكلا وموضوعا، بل ويعد مخالفة صريحة للدستور المصري ونتساءل: كيف يمكن لإدارة أي بنك يشترط هذا الشرط أن تتأكد فعليا من التزام المتعاملين معها بأحكام الشريعة الإسلامية؟

فعلى الرغم من أنه من الممكن التأكد من ديانة المساهمين، فإنه من المستحيل ـ في اعتقادي ـ التأكد من قضية الالتزام الديني حسب وجهة نظرهم، إلا إذا كانت إدارة البنك تعتبر أن مجرد التعامل مع أسهمها هو دليل على ورع المساهم وصدقه والتزامه الديني بأحكام الشريعة الإسلامية، إنها بداية لمرحلة جديدة من الفتنة الطائفية تتسم بتديين البورصة المصرية والأسهم والأموال في تطور جديد لشكل من أشكال الطائفية البغيضة يؤكد على منحى جديد يتخذ شعار «إن للمال دينا» والطريف في الأمر إننا نعمل بهذا الشكل على «تطفيش» واستبعاد رؤوس الأموال والاستثمارات الجديدة، وفي الوقت نفسه، تقوم البورصات العالمية على غرار بورصات لندن ونيويورك وبروكسل بعملية استقطاع لرؤوس الأموال العربية وجذب لأصحاب الاتجاهات الإسلامية من خلال إنشاء صناديق إسلامية للاستثمار على أساس الاستثمار في الشركات الغربية التي يتوافق عملها مع أحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد عن البنوك التي تعطي فوائد ثابتة وكذلك شركات السياحة والفنادق والمشروبات الكحولية.

وبالطبع، يساعد ما سبق على ازدهار مالي للدول الأوروبية التي أنشأت تلك الصناديق، ويحدث نوع من أنواع الركود في البورصة المصرية التي يدعي البعض الآن أن الاستثمار فيها حرام، ولا شك أن ما سبق يعمل على ترسيخ ثقافة «التعصب» والتي تعد بمثابة كراهية ورفض للطرف المقابل.

إن ما سبق يؤكد بوضوح شديد على أن التطرف له معدن واحد يأخذ شكلا إسلاميا تارة وشكلا مسيحيا تارة أخرى، كما نؤكد أنه لا يوجد طرف واحد مستثنى من تغذية المناخ الطائفي الموجود بداية من الدولة بمؤسساتها التعليمية والإعلامية والأمنية ومرورا بالكنيسة ورجالها، وصولا إلى الأزهر بكل رجالاته، بالإضافة إلى الأحزاب والمجتمع المدني غير أن أخطر ما يغذي هذا المناخ التحايل الذي يقوم به البعض على النصوص الدستورية لتتلاءم مع توجهات طائفية محددة في بعض الأحيان».

والمعركة الثانية والأخيرة لأشقائنا الأقباط في تقرير اليوم ستكون من صفحة ـ قساوسة ورهبان ـ بجريدة «روزاليوسف» أمس ـ وتصدر كل أحد ـ ويشرف عليها زميلنا بجريدة «وطني» القبطية روبير الفارس، فنشرت مقالا كتبه لطفي النميري عضو اتحاد الكتاب، وهو غير أرثوذكسي ـ قال فيه منتقدا الكنيسة الأرثوذكسية:

«هل المحاكمات الكنسية تليق بالمسيحية؟! وهل يوجد قانون «العيب» في المسيحية أو هذا الحكيم حتى لا يحاكم الأخ إخوته؟! أنه من الكاهن إلى البطريرك كرتب كنسية أخوة في جسد المسيح الواحد فإذا حدثت منهم أخطاء دنيوية أو تقصير روحي، أعوزهم مجد الله ويتحتم أن يكونوا قدوة وسيرة عطرة وحكماء، وما نشاهده ونسمع عنه ونقرأه من «محاكمات كنسية» على صفحات الصحف القومية وغيرها لأساقفة وكهنة وبصورهم وبالزي الكنسي لارتكابهم أخطاء وبشلحهم وعدم التعامل معهم وخاصة لدى الأقباط الأرثوذكس بسبب انشقاق البعض يتنافى مع التعاليم الإلهية ولا يليق بالمسيحية وعيب مطلق، وأقول ان هذا مرجعه إما إلى: عدم تكوين الكاهن والتركيز على اختياره واختياره فكثيرا ما تختلف الثقافات وتنعدم لغة الحوار بمحبة أو إلى فرض لوائح كنسية قاسية عليه تلزمه بضوابط لا يتحمل مسؤولياتها ولا يتقبل أفكارها ولا يتفاعل معها، فمنذ زمن على سبيل المثال في أرياف الصعيد، كان يتم شلح الكاهن لو تزوج مرة أخرى بعد انتقال امرأته للأمجاد السماوية وكنا نقتنع أن هذا بالمخالفة للشريعة، وبالتالي أقول: لا يطفو على السطح من «محاكمات كنسية» لدى الكاثوليك والإنجيليين في هذا العصر بمثل هذه المشاهد التي رفضها يسوع المسيح في العهد الجديد ـ فأكررها مرة أخرى ـ «فالآن فيكم عيب مطلقا، لأن عندكم بعضكم مع بعض» إن المخطىء بحاجة لنصح وارشاد وفهم ولغة حوار بالحكمة، والإقناع للتحلي بروح الإنجيل والقيم الروحية، ولا يتأتى هذا إلا بفحص الضمير أولا، ثم المساواة في الحقوق والواجبات وعدم التمييز».

معارك الإسلاميين

وإلى معارك الإسلاميين وأولهم صاحبنا الملتحي المبتسم، عبدالرحمن بن لطفي ومقاله يوم الجمعة في «الأحرار» بعنوان «احذروا انجس الأبوال!!» قال فيه: «قد يقول قائل ويسأل متسائل: وهل هناك بول نجس وبول انجس؟ فأقول، نعم، بل هناك بول طاهر كبول الإبل الذي فيه شفاء لبعض الأمراض، وقد شربته ووجدت طعمه مستساغا غير أن فيه ملوحة، وكذلك بول كل ما يؤكل لحمه من الماعز والضاني، أما بول الحيوانات التي لا يؤكل لحمها، فاختلف العلماء في نجاسته، أما بول الآدميين فكله نجس يجب غسله إذا أصاب البدن أو الثوب، وأكثر عذاب القبر من دم الاحتراز منه، كما أخبر بذلك الصادق المصدوق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي لا ينطق عن الهوى عندما سئل عن الرجل ينام حتى يطلع الفجر، فقال ذلك رجل بال الشيطان في أذنيه، أما لماذا بول الشيطان انجس الأبوال؟ فذلك لأنه يمنع الإنسان من أداء أعظم فريضة ألا وهي فريضة الصلاة التي من ضيعها، فلا حظ له في الإسلام.

وسبب تحذيري لإخواني وأخواتي من بول الشيطان، هو انني أرى كثيرا من الإخوة والأخوات الذين نقول عنهم أنهم ملتزمون بسبب تمسكهم بالهدى الظاهري كاللحية والنقاب، يضيعون صلاة الفجر بتأخيرها لها عن وقتها، وهي الصلاة التي قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ان الشيطان بال في أذنيه، هو الذي ينام حتى يطلع الفجر، أي حتى يؤذن للفجر، فما بالكم بمن ينام حتى تطلع الشمس».

وقد تأكدت الآن أن بن لطفي غير مخلص بالمرة في نصائحه لبني دينه الإسلامي، فمنذ عدة سنوات كتب عن اكتشاف فياغرا إلهية قام بتجربتها، وثبتت فعاليتها، وهو متزوج من ثلاث وهي عبارة عن الجري فجرا وقراءة بعض الآيات من القرآن الكريم وترديد بعض الأدعية، والآيات التي تعينه على ثلاث زوجات، فما بالكم بمن له زوجة واحدة مثلي، ابتسم ولم يجب، والآن يأتي ليقدم نصيحته للمسلمين بشرب بول الجمال والماعز، والخراف؟ أهؤلاء أناس يجوز لنا أن نتبعهم؟! ولما لا نتبعهم؟ على طريقة الزجال خفيف الظل المهندس ياسر قطامش وقوله يوم السبت في ملحق «أخبار اليوم» ـ النهاردة اجازة ـ في بابه ـ يوميات موكوس بن ملحوس: «نادتني أم العيال لأشاهد برنامج «الفتاوى العال

فرأيت مذيعة، اسمها بديعة، تقول: «يا أيها المشاهدون الكرام، أهلا بكم ومرحبا والسلام، اتصلوا الآن بنا أننا نجيب من يسألنا باهتمام». فاتصل بها بعض النسوة والرجال وسألوا أسئلة كلها استهبال، فمثلا سأل الأستاذ عبدالمتعال، هل أكل البيتزا والكاتشب حرام أم حلال؟ وسألت الست تحية هل السبحة الصينية، وسجاجيد الصلاة التايوانية حلال أم حرام؟ هل البودي العريان، واللعب في الودان والمياه الغازية، والأفلام الأجنبية وأغاني الفيديو كليب المشبوهة من الأمور المستحبة أم المكروهة، فتطوع أحد المتفرجين، اسمه «ابن الذين» ورد على سؤالها الأخير، قائلا بصوت يشبه الشخير، لا غبار على الفيديو كليب فهو ليس بالحرام أو العيب لأنه يفرفش المهجة ويشعر الناس بالبهجة وأنا شخصيا، نصحت ابنتي علية، أن تكون مطربة لأغاني الفيديو كليب الملهلبة لتدفئة البسطاء، في ليالي الشتاء وأن تنال أكبر قسط، في فن هز الوسط، فالطرب عمل شريف ومفيد، مكسبه أكيد، والرقص رياضة صحية، لعلاج الكبت والأمراض النفسية، فاتصلت بالتليفزيون وقلت: ايها المشاهدون «الحلال بين والحرام بين» والشيطان للباطل يزين، فاتقوا الشبهات، فرقعت المذيعة 3 ضحكات مثل بتوع الكباريهات، وقالت: أبو السقا مات».

معركة الضبعة

وإلى معركة الضبعة، وهي المكان الذي حدده القرار الجمهوري الصادر عام 1982 كمكان لإقامة محطة نووية لتوليد الكهرباء.

وبدأت المعارك حوله، فقد تزعم رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف فريقا ضم عددا من الوزراء من رجال الأعمال ورجال أعمال، لتخصيص المنطقة لمشروعات سياحية، ووقف ضده وزير الكهرباء وعلماء الطاقة الذرية، وأجهزة الأمن، وحرك نظيف أحد وزرائه وهو وزير البيئة ماجد جورج، ليقول في مجلس الشعب على خلاف الحقيقة بأنه لا يوجد قرار جمهوري بتخصيص الضبعة لإقامة أول محطة نووية، ثم دخل الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار الدكتور زاهي حواس طرفا بإرساله خطاب لوزارة الكهرباء بضرورة التنقيب عن الآثار في المنطقة قبل اتخاذ أي اجراءات لإقامة المحطة، ورد عليه المسؤولون باتهامه بالمشاركة في المؤامرة.

فأوضح أنه تلقى خطابا من رئاسة «الجمهورية»، ثم نفى انه طرف في عرقلة المشروع، وأنهم يريدون التنقيب عن الآثار بسرعة ونقلها خارج المنطقة، انحاز فيها لوزارة الكهرباء ضد رئيس الوزراء. وقال زميلنا بـ«الأحرار» طه عبدالرحمن نقلا عن الوزير:

«الوزارة ممثلة في المجلس الأعلى للآثار لا يمكن أن تقف حائلا دون تحقيق وتنفيذ المشروع النووي للأغراض السلمية الذي يهم جميع المصريين وأنها لا يمكن أن تقف في الوقت نفسه عائقا لإقامة المحطة النووية بمنطقة الضبعة».

وانعكس انحياز وزير الثقافة بطريقة غير مباشرة لوزير الكهرباء والأمن والجيش، ضد رئيس الوزراء والوزراء من رجال الأعمال على موقف زاهي حواس، في اليوم التالي ـ السبت ـ في حديثه لـ«المصري اليوم» مع زميلتنا فتحية الدخاخني ـ عندما أكد أنه لن يشارك في مؤامرة لنقل مكان المحطة النووية بقوله لها بالنص:

«بلا شك هناك جهات كثيرة تسعى لتعطيل هذا المشروع في هذا المكان تحديدا، لكنني كأمين للمجلس الأعلى للآثار لا يمكن أن أنساق وراء هذه الجهات، وأحب أن أؤكد أنني لم أتلق أي اتصال من الحكومة بهذا الشأن وأنا كمواطن مصري لا يمكن أن أفكر في منع إقامة محطة نووية مصرية، لكنني كمسؤول عن الآثار لا يمكن أن أقدم الموقع للكهرباء دون معاينة حتى لا يتم تدمير الآثار الموجودة به، لأنني أعتقد أن الآثار أهم شيء في مصر، وكل هذه الاتهامات باطلة وأنا أنفذ واجبي تجاه الوطن».

وأراد تبرير هذا التحول بقوله في أماكن أخرى:

× هذه المنطقة محظورة عسكريا بموجب قرار جمهوري صدر عام 1982 وعندما صدر هذا القرار لم يؤخذ رأي الآثار.

× وصلت لمنطقة آثار مارينا 8 رسائل من البدو تفيد بأن منطقة الضبعة تُعد منطقة أثرية، و